الجمهورية العربية المتحدة

معهد التخطيط القومى

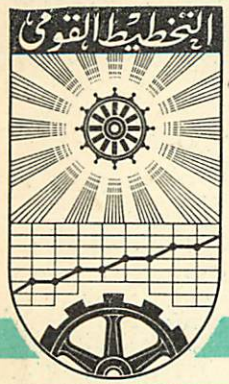

مذكرة رقم ٤٤٢

المفاهيم الاساسية فى التخطيط

الدكتور أحمد حسنى

فبراير ١٩٦٦

القاهرة

٣ شارع محمد مظهر - الزمالك

المفاهيم الاساسية فى التخطيط

عندما نتحدث عن التخطيط القومى الشامل فاننا نعنى عملية اعداد القرارات التى تنظم تعبئة واستخدام الموارد لتحقيق اهداف اجتماعية محددة باقل قدر من الضياع .

وفى حدود هذا المفهوم فان الخطة القومية الشاملة هى مجموعة القرارات التى تنظم استخدام الموارد لتحقيق الاهداف التى يحددها المجتمع .

والمشكلة التى تواجه المخطط هى : كيف يجتبر ملاءمة القرارات التى يوصى بها مع الاهداف المحددة أو بعبارة اخرى : كيف يختبر التطابق بين النتائج التى تترتب على القرارات التى يوصى بها والاهداف الاجتماعية المحددة ؟

والحل لهذه المشكلة هو جمع القرارات مع الاهداف داخل اطار واحد ، وذلك عن طريق تصوير الموقف الاقتصادى والاجتماعى الذى ينتظر ان يسود نتيجة للقرارات التى تتضمنها الخطة تصويرا رقميا ، وتقارن هذه الصورة بالاهداف المحددة ، فاذا تطابقت نتائج القرارات مع الاهداف فان هذا التطابق يعنى ملاءمة القرارات مع الاهداف المحددة .

ومن ذلك يتضح الفرق بين الخطة واطار الخطة . فالخطة هى مجموعة القرارات التى تنظم استخدامات الموارد ، واطار الخطة هو الذى يقرر النتائج التى تترتب على تنفيذ هذه القرارات .

ونظرا لان صحة القرارات التى تتضمنها الخطة تتوقف على دقة التقديرات التى تضعها اجهزة التخطيط فان توحيد مفاهيم هذه المتغيرات يعتبر احد الاركان الاساسية لنجاح عملية التخطيط .

وسوف نحاول فيما يلى عرض المفاهيم الاساسية التى يتضمنها اطار الخطة القومية للجمهورية العربية .

الانتـــــــــاج

عندما نتحدث عن الانتاج فاننا نشير الى احد معنيين :

١) الانتاج كعملية اقتصادية

٢) الانتاج كتدفق اقتصـادى

فالانتاج كعملية اقتصادية هو ذلك الجانب من النشاط الاقتصادى الذى يمارسـه المجتمع لاعداد الموارد لتكون صالحة لاشباع الاحتياجات الاجتماعية ٠

والانتاج كتدفق اقتصادى هو مجموعة السلع والخدمات التى تخرجها العمليـة الانتاجية خلال فترة زمنية محددة ٠

الانتاج كنشاط اقتصـادى :

ويتمثل النشاط الانتاجى فى تدفق خدمات العمل ورأس المال من اصحاب هـذه العناصر الى الوحدات الانتاجية حيث تتضافر هذه العناصر فى اجراء مجموعة من العمليـات لتحويل الموارد من "حالة" غير صالحة لاشباع حاجات المجتمع الى " حالة" صـالحـة لاشباع هـذه الحـاجـات٠

وتكتسب الموارد قدرتها على اشباع حاجات المجتمع عن احد الطرق الآتيـة :

استخراج الموارد من خصوبة التربة وهذا هو شأن المنتجات الزراعية او فصـل الموارد عن القشرة الارضية وهذا هو شأن المعادن والاحجـار ٠

٢ـ تغيير الخصائص العادية للموارد وتحويل مادتها من شكل الى آخر ٠ وهذا هو شـأن جميع المنتجات الصناعية كالغزل والنسيج والدخان والكاوتشوك والحديد والصلب ومعدات النقل والالات ومنتجات البترول ٠

٣ـ نقل الموارد من المكان الذى تتوفر فيه الى المكان الذى تستخدم فيه ٠ ففى النـظام التبادلى القائم تنفصل عملية توفير الموارد عن عملية استخدامها ، بمعنى ان الفريـق الذى ينتج الموارد يختلف عن الفريق الذى يقوم باستخدامها ٠ وهذا الفصل بـين العمليتين قد ادى الى اختلاف المكان الذى تنتج فيه الموارد عن المكان الذى تستخـدم

فيه وأصبح من الضروري ان يقوم المجتمع بنقل الموارد من مكان الى آخر . وهذا النشاط يكسب الموارد منفعة تختلف عن المنفعة التي تكتسبها عن طريق استخدامها من الطبيعة أو عن طريق تغير خصائصها المادية .

فمثلا يستخرج الحديد الخام في اسوان ويتم صهره وتشكيله في حلوان . ولا يكتسب الحديد الخام صلاحية للاستخدام في مصانع الحديد والصلب بحلوان من مجرد النشاط الذي يبذل لاستخراجه في أسوان ، وانه يكتسب هذه الصلاحية ايضا من النشاط الذي يبذل لنقله الى حلوان .

٤) تخزين الموارد : فمن اهم خصائص النظام التبادلي القائم وجود فاصل زمني بين عمليات انتاج السلع وعمليات استخراجها فالقاعدة هي ان الانتاج يسبق الاستخدام بفترة من الزمن يتوقف طولها على الاعتبارات الفنية التي تحكم الطرق الفنية للانتاج من جهة وعلى تقديرات القائمين بالانتاج عن مدى الطلب في المستقبل من جهة أخرى .

ووجود هذه الفترة التي تفصل بين الانتاج والاستخدام يتطلب تخزين السلع لكي يسحب منها بالتدريج للوفاء باحتياجات المجتمع الى ان يتم انتاج " دفعة " جديدة وهذا النشاط يعتبر نشاطا انتاجيا وذلك لان التخزين هو احدى عمليات اعداد الموارد السلعية للاستخدام . بمعنى انه اذا لم يتم هذا التخزين فان الموارد تفقد صلاحيتها للاستخدام . ولعل مثال لذلك هو تخزين المحاصيل الزراعية .

٥) التجارة : نقل ملكيتها من المنتج الى المستخدم ويتم نقل الملكية اما مباشرة عن طريق الوساطة لاستحالة تقابل المنتج والمستخدم مباشرة . وعملية نقل ملكية الموارد من المنتج الى المستخدم — وهي عملية التجارة — تكسب الموارد صلاحية مستقلة ومختلفة تماما عن الصلاحية التي تكتسبها الموارد عن اي نشاط اخر . وذلك لانه طالما أن المنتج لا ينتج بغرض الاستخدام المباشر وانما ينتج بغرض البيع ، فان الموارد لا تكسب صلاحيتها التامة للاستخدام الا بعد ان يتم انتقالها الى يد المستخدم .

وفي جميع هذه الحالات ، تعتبر العمليات التي تجرى على الموارد عمليات انتاجية وذلك لانها تساهم في اعدادها للاستخدام اما عن طريق استخراجها من الطبيعة أو عن طريق تغيير خصائصها المادية او عن طريق نقلها او عن طريق تخزينها او عن طريق تسويقها .

وكل مساهمة فى اعداد الموارد للاستخدام تخلق اضافة جديدة الى قيمة الموارد ٠

٦) الخدمات الاستهلاكية : وبجانب النشاط الانتاجى الذى تتولد عنه موارد سلعية يقوم المجتمع بنشاط آخر يتمثل فى الطاقة الذهنية والبدنية التى يبذلها فريق من القوة العاملة لاداء خدمات لاترتبط ارتباطا مباشرا باعداد الموارد السلعية للاستخدام ، وانما تؤدى مباشرة الى المستهلكين ٠

ويتمثل هذا النشاط فى خدمات التعليم والخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية والخدمات الدينية والخدمات الثقافية والخدمات الترفيهية والخدمات الشخصية ٠

٧) الخدمات التنظيمية : ويوجد نشاط آخر تقوم به الادارة الحكومية يستهدف تنظيم النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى وهو يتمثل فى الخدمات التنظيمية التى تقوم بها الاجهزة الفنية والادارية والكتابية بالادارات الحكومية ٠ وهذه الخدمات تشمل خدمات رئاسة الجمهورية وخدمات الامن والدفاع والعدالة ٠ وخدمات تحصيل الايرادات العامة وخدمات الاشراف على تنفيذ القوانين المنظمة للنشاط الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وخدمات الرقابة على الاجهزة الحكومية ٠

وباختصار فان النشاط الانتاجى يشمل جميع العمليات التى تجرى لاعداد الموارد للاستخدام ٠ ويلاحظ هذا المفهوم ان الانتاج لايخلق موارد جديدة ، وانما يخلق منافع للموارد اى يجعل الموارد صالحة لاشباع احتياجات المجتمع وبذلك فان الانتاج يخلق اضافة الى قيمة الموارد ، وهذه الاضافة تتمثل فى الفرق بين قيم الموارد قبل ان تجرى عليها العملية الانتاجية وقيمتها بعد ان يتم اعدادها للاستخدام وعلى ذلك فانه يمكن تعريف الانتاج بانه الاضافة الى قيم الموارد لتزيد من منفعتها للاستعمال ٠

الانتاج كتدفق اقتصادى :

لقد سبق تعريف الانتاج بانه مجموعة السلع والخدمات التى تخرجها العملية الانتاجية خلال فترة معينة من الزمن ٠ وعلى اساس تعريف العملية الانتاجية بانها عملية الاضافة الى قيم الموارد يستبعد من الانتاج جميع الموارد التى تضعها الطبيعة تحت تصرف المجتمع ٠ وذلك لان المجتمع لم يقم باحداث اى اضافة الى قيم هذه الموارد ٠

فمثال مياه الفيضان هى مورد يتدفق على الاقليم الجنوبى سنويا نتيجة لعوامل طبيعية لادخل للمجتمع فيها ، ولذلك فانها لا تحتسب ضمن انتاج المجتمع . ولكن عندما تجرى بعض العمليات لاعداد مياه الفيضان للاستخدام فى الرى فان هذه العمليات تعتبر جزء من النشاط الانتاجى ، وتدخل خدمة الرى ضمن انتاج المجتمع .

ومثال آخر هو الهواء . فالهواء ايضا مورد يتدفق كل لحظة نتيجة لعوامل طبيعية ، ولا يبذل المجتمع اى نشاط لتوفير هذه الموارد ولذلك فانه لا يحتسب ضمن انتاج المجتمع . ولكن قد نجرى على الهواء بعض العمليات لاسالته ، فان الهواء السائل يعتبر جزء من التدفقات التى تنتج عن النشاط الانتاجى ولذلك يحتسب ضمن انتاج المجتمع .

وبذلك يقتصر على الموارد التى تخرجها العملية الانتاجية فقط . والمعنى الثانى الذى ينطوى عليه تعريف الانتاج بانه الاضافة الى قيم الموارد ، هو ان الانتاج كمية قابلة للقياس الكمى .

ووحدة القياس قد تكون وحدة عينية وقد تكون وحدة عمل ولكن من المرغوب فيه ان تكون وحدة القياس وحدة نقدية . وذلك لان المنتجات المختلفة غير متجانسة ويصعب المقارنة بينها ، (وبالتالى يصعب تقدير الاضافة الى قيم الموارد التى تحدث نتيجة للنشاط الانتاجى) وباعتبار ان النقود هى مقياس عام لقيم السلع والخدمات ، فان استخدام هذا المقياس يساعد على تقدير قيمة الانتاج .

وعلى ذلك فان دائرة الانتاج تتحدد بالنشاط الانتاجى الذى يمكن قياسه نقديا . ويختلف الرأى بين الخبراء فى اختيار المقياس النقدى الملائم حيث يميل عدد كبير منهم الى اختيار الثمن الذى تباع به المنتجات كوحدة للقياس .

وهذا الرأى يعنى ان الانتاج (يقتصر على النشاط الذى يوفر الموارد عن طريق التبادل . اوبعبارة اخرى فان الانتاج) ينحصر فى مجموعة السلع والخدمات التى تدخل دائرة التبادل . ويستبعد من مفهوم الانتاج جميع السلع والخدمات التى لاتوجد لها اسواق .

ويستند هذا الرأى الى ان النظام الاقتصادى المعاصر هو نظام تبادل تنفصل فيه عملية الانتاج عن عملية الاستخدام ، ويقوم السوق بوظيفة الربط بين العمليتين .

وتطبيقا لهذا المقياس تستبعد من دائرة الانتاج الخدمات الشخصية التى يتبادلها افراد الاسرة فيما بينهم مثل خدمات ربات البيوت ٠ (فهذه الخدمات تنطبق عليها الصفة الانتاجية وذلك لان ربات البيوت يقمن باعداد موارد الاسرة لاشباع حاجات افرادها وذلك عن طريق الطهى او التنظيف او الحياكة ٠ ولكن لاتوجد اسواق لخدمات ربات البيوت ، وبالتالى فانه لايوجد اجر لهذه الخدمات ٠ وانعدام الاجر هو الذى يبرر استبعاد هذه الخدمات من الانتاج القومى بينما نجد ان خدمات خدم المنازل جزء من النشاط الانتاجى وذلك لانه توجد اسواق لهذه الخدمات تقدر فيها الاجور النقدية ٠

وغير ان تحديد مفهوم الانتاج بانه ذلك النشاط الانتاجى الذى يوفر السلع والخدمات عن طريق الاسواق لايدعو الى ارتياح عدد كبير من خبراء الدخل القومى ٠ وذلك لان هذا التحديد يستبعد من مفهوم الانتاج عنصرين قد يكون لهما وزن كبير ٠

العنصر الاول هو الانتاج الزراعى الذى يستخدم مباشرة للاستهلاك الشخصى للمزارعين ، حيث نجد ان القطاع الزراعى — وعلى الاخص فى البلاد التى لاتزال فى بداية مرحلة النمو — لايقدم كل انتاجه الى الاسواق ٠ فجزء من انتاج المحاصيل الغذائية يحتجز للاستخدام الشخصى للمزارعين او للماشية ، ولا ينقل الى السوق للبيع وطبقا لقاعدة الانتاج بغرض التبادل ، لايعتبر انتاج هذه المحاصيل نشاطا انتاجيا وانما يعتبر جزء من النشاط الاستهلاكى ، وبالتالى تستبعد المحاصيل غير النقدية — كما يمكن ان تسميها — من الانتاج الزراعى ٠

العنصر الثانى هو الخدمات التى تقدمها الادارة الحكومية للمجتمع ، حيث نجد ان الادارة الحكومية تقوم باستخدام عناصر الانتاج لاداء خدمات تشبع الاحتياجات الاجتماعية الاساسية كخدمات التربية والتعليم وخدمات الصحة وخدمات الامن والعدالة والدفاع والبحوث العلمية ٠٠٠٠٠ الخ ٠ وهذه الخدمات كلها — بدون استثناء — ليست موضوع تبادل فى الاسواق ، ولا ترتبط كمية الخدمة التى يحصل عليها اى مواطن بمقدار مايدفعه من رسوم مقابل هذه الخدمة ٠

وهذه التفسيرات لمفهوم الانتاج التي يفرضها شرط التبادل في السوق يعطي صورة غير واقعية لمجال النشاط الانتاجي . فقيام القطاع الزراعي باستخدام جزء من المحاصيل الغذائية للاستهلاك الشخصي لاينفي ان هذا القطاع قد قام بعملية انتاج ولا ينفي أن المحاصيل الغذائية التي استخدمت للاستهلاك الشخصي جزء من الانتاج الزراعي . كما ان قيام الادارة الحكومية بتقديم خدمات الى المجتمع دون مقابل لاينفي ان الادارة الحكومية قد قامت بانتاج هذه الخدمات .

واذا اخذنا في الاعتبار الاوضاع القائمة في اقتصاد الجمهورية العربية المتحدة نجد ان تحديد مفهوم الانتاج بانه مجموعة السلع والخدمات التي تباع في الاسواق هو اجراء غير مقبول لسببين :

الاول : ان جزءا من الانتاج الزراعي يستخدم فعلا في الاستهلاك الشخصي .

الثاني : ان الاتجاه نحو النظام الاشتراكي يعني زيادة مسئولية الدولة في تقديم الخدمات الاساسية .

وتجنبا لهذا القصور في مفهوم الانتاج ، فان دائرة الانتاج لاتقتصر على الموارد التي تتعامل بها الاسواق وانما تشمل جميع الموارد التي تتحدد لها قيم نقدية ، وهو بذلك يشمل :

اولا : السلع والخدمات التي تتحدد لها اسعار في السوق ، سواء دخل الانتاج دائرة التبادل أو استخدم مباشرة للاستهلاك الشخصي .

ثانيا : الخدمات الحكومية .

ويوجد مقياسان للتقييم النقدي للانتاج :

١ـ المقياس الاول هو السعر اي القيمة التي يحددها السوق للموارد بناء على ظروف العرض والطلب وهذا المقياس هو الذي يستخدم لتقييم الموارد التي ينتجها قطاع الاعمال .

٢ـ المقياس الثاني هو اجمالي التكلفة اي مجموع ماينفق لتوفير المورد ، وهذا المقياس هو الذي يستخدم لتقييم الخدمات التي تؤديها الادارة الحكومية سواء كانت هذه الخدمات هي خدمات استهلاكية او خدمات انتاجية اوخدمات تنظيمية .

والفرق الاساسي بين المقياسين هو ان حصيلة بيع الموارد التي ينتجها قطاع الاعمال

تتضمن الارباح التى يحصل عليها هذا القطاع ، بينما ان اجمالى تكلفة الخدمات الحكومية لاتتضمن عنصر الربح ، حيث تقوم الادارة الحكومية بتقديم خدماتها الى المجتمع دون مقابل .

مكونات قيمة الانتاج :

تتكون قيمة الانتاج الذى تخرجه عملية انتاجية معينة من عنصرين :

١ــ قيمة مستلزمات الانتاج :

وتتمثل مستلزمات الانتاج فى الموارد السلعية التى تدخل العملية الانتاجية لاستخدامها وهى تشمل الخامات والوقود والسلع الاخرى اللازمة لاجراء العملية الانتاجية . ولايدخل فى مفهوم مستلزمات الانتاج المعدات الرأسمالية او التشييدات حيث ان هذه الاصول الرأسمالية تعتبر عناصر اساسية لاجراء العملية الانتاجية ، ولاتستخدم فى اجراء عملية انتاجية واحدة وانما تستخدم فى اجراء عدد متتالى من العمليات الانتاجية . وفى كل عملية من هذه العمليات تعطى الاصول الرأسمالية " خدمة " معينة ، وقيمة هذه الخدمة لاتحتسب فى تقدير قيمة مستلزمات الانتاج وانما تحتسب فى تقدير عوائد عناصر الانتاج .

٢ــ عوائد عناصر الانتاج :

وتتمثل عوائد عناصر الانتاج فى مجموع التكاليف التى تترتب على توظيف عناصر الانتاج مقابل مساهمتها فى العملية الانتاجية ، وهى تشمل :

ا ــ الاجور : وهى تمثل عائد خدمة العمل

ب ــ عوائد حقوق التملك : وهى تشمل الارباح والايجارات والفوائد وتمثل كلها عوائد خدمات الاصول الرأسمالية .

ومجموع عوائد عناصر الانتاج يمثل عنصرا من عناصر التكاليف يطلق عليها تكاليف عناصر الانتاج . وبالنسبة للموارد التى ينتجها قطاع الاعمال ، تتضمن تكلفة عناصر الانتاج " الارباح " باعتبارها العائد الذى يستحق لاصحاب الاعمال مقابل ممارستهم سلطة اتخاذ القرارات المنظمة للانتاج . وهذا المفهوم الاقتصادى يختلف عن المفهوم المحاسبى للربح ، فمن الناحية المحاسبية لايدخل الربح ضمن تكاليف الانتاج وانما يعتبر الفرق بين قيمة الانتاج

والتكاليف النقدية للانتاج . ولكن من الناحية الاقتصادية يدخل الربح ضمن تكاليف الانتاج على اساس انه عائد احدى خدمات عناصر الانتاج .

ويلاحظ هنا ان الربح يكتسب ضمن قيمة عوائد عناصر الانتاج سواء تم التصرف فى المنتجات عن طريق البيع او لم يتم هذا التصرف .

اما بالنسبة للخدمات التى ينتجها قطاع الخدمات الحكومية فان عوائد عناصر الانتاج تتضمن عوائد حقوق التملك وتقتصر فقط على الاجور .

وعوائد عناصر الانتاج تمثل القيمة التى تضاف نتيجة للعملية الانتاجية . فالنتيجة التى ترتب على النشاط الانتاجى هى اكتساب الموارد بعد اعدادها للاستخدام قيمة اعلى من قيمتها قبل ان تجرى عليها العمليات الانتاجية . والفرق بين الموارد بعد ان تجرى عليه العملية الانتاجية (قيمة الانتاج) وقيمة الموارد السلعية التى تستخدم فى انتاج هذا المورد (مستلزمات الانتاج) هى الاضافة الى قيمة المورد التى تنتج عن توظيف عناصر الانتاج فى العملية الانتاجية .

وتحليل مكونات قيمة الانتاج الى " مستلزمات انتاج " و " غير مضافة " يثير التساؤل : ماهى اهمية هذا التحليل ولماذا نعنى بتقدير " القيمة المضافة " ؟

والاجابة على هذا السؤال هى ان القيمة المضافة فى اى عملية انتاجية هى "الناتج " الذى يتولد عن نشاط عناصر الانتاج التى توظف لاجراء هذه العملية .

وتقدير هذا الناتج يقتضى استبعاد قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج . والحكمة من استبعاد " مستلزمات الانتاج " هى ان الموارد السلعية التى يستخدمها نشاط معين لاتتولد عن هذا النشاط بالذات وانما تتولد عن انشطة أخرى .

فبطبيعة التنظيم الانتاجى تقتضى مرور الموارد بعدد من المراحل الانتاجية المتتابعة حتى تصل الى الحالة التى تكون فيها صالحة للاستخدام النهائى . وفى كل مرحلة من هذه المراحل تكتسب الموارد اضافة الى قيمتها كنتيجة للنشاط الذى يجرى فى هذه المرحلة ثم ينتقل الى المرحلة التالية حيث يستخدم فى عملية انتاجية جديدة .

ومعنى ذلك ان مستلزمات الانتاج فى اى مرحلة من المراحل الانتاجية تمثل الناتج الذى يتولد فى مجموع المراحل الانتاجية السابقة ٠ ولا يمثل الناتج الذى يتولد التى يستخدم فيها ٠ واذا احتسب ناتج اى نشاط انتاجى بالقيمة الاجمالية للانتاج الذى يخرجه هذا النشاط ، فان هذا التقدير ينطوى على ازدواج فى تقدير الناتج ٠ حيث يحتسب الناتج مرة فى النشاط الذى يخرج الموارد ومرة اخرى فى النشاط الذى يستخدم هذه الموارد وهذا الازدواج له اثر تراكمى اذ يتكرر احتساب الناتج عددا من المرات يعادل عدد العمليات التى تمر بها الموارد حتى تصبح صالحة للاستخدام النهائى ٠

الناتج القومى :

وقد لاتبرز خطورة ازدواج تقرير الانتاج فى التحليل على المستوى السلعى ولكن تبرز خطورته فى التحليل على المستوى القومى ، حيث ان التحليل على هذا المستوى يقتضى تجميع الناتج الذى يتولد من مجموع الانشطة الانتاجية التى تتم داخل حدود الدولة ٠ فاذا لم تستبعد قيمة مستلزمات الانتاج من قيمة الانتاج الذى يخرجه كل نشاط فان المجموع يعطى تقريرا خاطئا عن الناتج المتولد عن النشاط الانتاجى القومى ٠

ولايضاح خطأ استخدام قيمة الانتاج كمقياس للناتج القومى يمكن ان نعالج مثالا مبسطا نفترض فيه ان الهدف النهائى الذى يسعى اليه المجتمع هو استهلاك الخبز ٠ وللوصول الى هذا الهدف يقوم المجتمع بنشاط زراعى لكى ينتج الغلال ونشاط صناعى لطحن الغلال ثم خبز الدقيق وذلك بالاضافة الى الانشطة المكملة مثل معبئة ونقل وتخزين وتسويق الغلال ٠ كما اننا سوف نفترض ـ للتبسيط ـ ان المطاحن والمخابز تستخدم مخلفات الزراعة كالطحن كوقود ٠

وسوف نفترض ان قيمة الغلال التى تنتج عن النشاط الزراعى تبلغ ٢٥ مليون جنيه وبالتالى يحصل المزارعون والعمال الزراعيين على عوائد قدرها ٢٥ مليون جنيه ٠

وفى المرحلة التالية ـ وهى عملية طحن الغلال ـ تستخدم المطاحن غلالا قدرها ٢٥ مليون جنيه ويحصل اصحاب المطاحن والعمال على عوائد قدرها ١٠ مليون جنيه ٠ وتخرج المطاحن دقيقا قيمته ٣٥ مليون جنيه ٠

وفى عملية الخبز ، تستخدم المخابز دقيقا قدره ٣٥ مليون جنيه ، ويحصل اصحاب المخابز والعمال على عوائد قدرها ١٠ مليون جنيه وتخرج المخابز موردا نهائيا هو الخبز وقيمته ٤٥ مليون جنيه .

وفى هذا المثال المبسط يتلخص نشاط المجتمع فى انتاج الموارد الآتية :

غلال	٢٥	مليون جنيه
دقيق	٣٥	مليون جنيه
خبز	٤٥	مليون جنيه

ويمكن تصوير هذا النشاط فى الرسم البيانى الآتى :

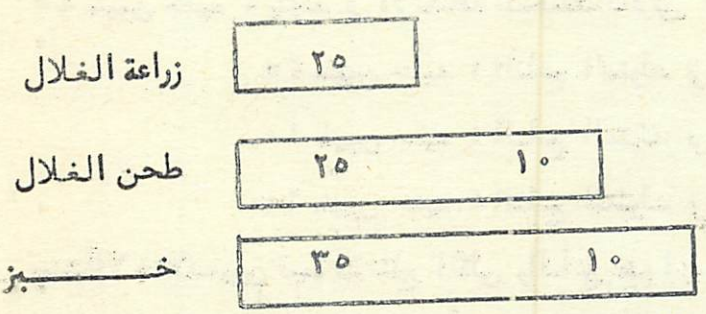

ويبلغ مجموع قيم الموارد التى ينتجها المجتمع فى هذا المثال ١٠٥ مليون جنيه وبتحليل هذا المجموع الى عناصر نجد انه يتكون من :

٢٥ مليون جنيه : عوائد عناصر الانتاج فى النشاط الزراعى

١٠ مليون جنيه : عوائد عناصر الانتاج فى صناعة طحن الغلال

١٠ مليون جنيه : عوائد عناصر الانتاج فى صناعة الخبز

٢٥ مليون جنيه : مستلزمات الانتاج فى عملية الغلال

٢٥ مليون جنيه : مستلزمات الانتاج فى عملية الخبز

ومستلزمات الانتاج فى عملية طحن الغلال وقدرها ٢٥ مليون جنيه — هى ذاتها القيمة المضافة المتولدة من النشاط الزراعى وهو النشاط السابق لصناعة طحن الغلال كما ان مستلزمات الانتاج فى عملية الخبز — وقدرها ٣٥ مليون جنيه — هى مجموع القيم المضافة المتولدة فى المرحلتين السابقتين (٢٥ مليون جنيه قيمة النشاط الزراعى و ١٠ مليون جنيه فى صناعة طحن الغلال) .

وتحليل مجموع الانتاج الكلى الى عناصره المختلفة - على هذا الاساس - يعنى ان الناتج يتولد فى كل نشاط من الانشطة الثلاثة التى يقوم بها المجتمع على النحو التالى :

٧٥ مليون جنيه : الناتج المتولد عن نشاط عناصر الانتاج المستغلة بالزراعة .

٢٠ مليون جنيه : الناتج المتولد عن نشاط عناصر الانتاج المستغلة بصناعة طحن الغلال .

١٠ مليون جنيه : الناتج المتولد عن نشاط عناصر الانتاج المستغلة بصناعة الخبز .

والواقع ان الناتج المتولد عن مجموع الانشطة الانتاجية فى هذا المثال هو :

٤٥ مليون جنيه : يتولد فى الانشطة المختلفة كالآتى .

٣٥ مليون جنيه : الناتج المتولد فى النشاط الزراعى

١٠ مليون جنيه : الناتج المتولد فى صناعة طحن الغلال

١٠ مليون جنيه : الناتج المتولد فى صناعة الخبز

ومنشأ الاختلاف بين قيمة الانتاج الكلى والناتج هو ان عوائد عناصر الانتاج المشتغلة بالنشاط الزراعى قد احتسبت ثلاث مرات ، وأن عوائد عناصر الانتاج المستغلة بصناعة طحن الغلال قد احتسبت مرتين .

والنتيجة التى يبرزها هذا التحليل ان مجموع الانتاج الكلى هو مقياس مضلل ليس له معنى اقتصادى اذا اريد استخدامه لقياس الناتج المتولد عن نشاط معين او لقياس الناتج القومى وهو الناتج المتولد عن مجموع الانشطة التى تتم داخل حدود الدولة .

والمقياس الصحيح للناتج المتولد عن اى نشاط انتاجى هو الفرق بين قيمة الموارد التى ينتجها هذا النشاط وقيمة الموارد التى يستخدمها . وهذا الفرق هو القيمة المضافة المتولدة عن هذا النشاط . وهو فى نفس الوقت يعادل مجموع العوائد التى تحصل عليها عناصر الانتاج المشتغلة بهذا النشاط .

والمقياس الصحيح للناتج القومى هو مجموع القيم المضافة المتولدة من مجموع الانشطة الانتاجية التى تتم داخل حدود الدولة . وهذا المقياس خالى من الازدواج الذى يعيب قيمة الانتاج الكلى .

والتأمل فى الارقام التى يتضمنها المثال السابق يبرز حقيقة اخرى وهى ان الناتج القومى وقيمته (٤٥ مليون جنيه) يعادل قيمة الخبز ، والخبز فى هذا المثال هو المنتج النهائى الذى ينتجه المجتمع . والمقصود بالمنتج النهائى المورد الذى ينتج عن اخر مرحلة انتاجية داخل حدود الدولة ، اى المورد الذى يتجه الى الاستخدام النهائى والتعادل بين قيمة المنتجات النهائية والناتج القومى ناشىء عن تطابق مفهوم كل من الانتاج النهائى والناتج القومى . فالمنتجات النهائية طبقا للمفهوم السابق هى الفرق بين مجموع الانتاج الكلى وقيمة الموارد السلعية التى تستخدم فى العمليات الانتاجية (مستلزمات الانتاج) . والناتج القومى هو ايضا الفرق بين قيمة الانتاج الكلى وقيمة الموارد التى تستخدم فى العمليات الانتاجية (مستلزمات الانتاج) وعلى ذلك فان قيمة الانتاج النهائى لابد ان تعادل قيمة الناتج القومى .

والخلاصة التى تخرج من هذا التحليل ، هى ان الناتج القومى هو المقياس الذى يستخدم لتقدير النتائج التى تتولد عن النشاط الانتاجى للمجتمع ، ويمكن ان ننظر الى الناتج القومى من ثلاث زوايا :

الزاوية الاولى : هى زاوية الانتاج ، فالناتج القومى هو القيمة المضافة المتولدة عن الانشطة الانتاجية التى تتم داخل الدولة .

الزاوية الثانية : هى زاوية التوزيع ، حيث يطابق الناتج القومى مجموع العوائد التى تدفع للعناصر التى تساهم فى العمليات الانتاجية التى تتم داخل الدولة .

الزاوية الثالثة : هى زاوية الاستخدام . حيث يطابق الناتج القومى مجموع قيم المنتجات التى تستخدم استخداما نهائيا .

تقييم الناتج القومى :

تختلف قيمة الناتج القومى باختلاف المقياس الذى يستخدم لتقييم الانتاج . ويوجد مقياسان هما :

١) سعر السوق : وهو السعر الذى يدفعه المستخدم النهائى

٢) تكلفة عناصر الانتاج وهى مجموع عوائد عناصر الانتاج .

ويختلف الناتج القومى مقوما بسعر السوق عن الناتج القومى مقوما بسعر التكلفة بمقدار الضرائب غير المباشرة بعد ان تستبعد منها الاعانات التى تقدمها الادارة الحكومية لقطاع الاعمال .

فالناتج القومى مقوما بسعر السوق يزيد عن الناتج القومى مقوما بسعر التكلفة بمقدار حصيلة الضرائب غير المباشرة ، ويقل عنه بمقدار الاعانات التى تمنحها الخزانة لقطاع الاعمال . وفى حدود هذا المفهوم فان الناتج القومى مقوما بسعر السوق يتكون من عنصرين :

العنصر الاول : هو الناتج القومى مقوما بتكلفة عناصر الانتاج . وهو يطابق مجموع العوائد التى تستحق لعناصر الانتاج مقابل مساهمتها فى النشاط الانتاجى الذى يتم داخل حدود الدولة .

العنصر الثانى : هو صافى الضرائب غير المباشرة التى تفرضها الدولة بصفتها السلطة صاحبة السيادة — على استخدام المجتمع لمجموعة معينة من السلع والخدمات التى ينتجها قطاع الاعمال ، مثل رسوم الانتاج المفروضة على بعض السلع المنتجة محليا . كما تشمل الرسوم التى تفرضها الخزانة على استخدام قطاع الاعمال لبعض الخدمات التى تنفرد الدولة باداءها مثل رسوم الموانى والمنائر ورسوم التفتيش على المحلات المقلقة للراحة ، ورسوم نقل الملكية والمتحصل من المزارعين لمكافحة الحشرات وتشتمل الضرائب غير المباشرة ايضا على الرسوم التى يدفعها قطاع الاعمال الى الخزانة دون مقابل من الخدمات العامة مثل رسم الدمغة المفروض على معاملات قطاع الاعمال ، ومقابل حق تصدير الارز ومقابل حق تصدير الكسب ، والرسم على زيت الصناعات ومقابل استغلال الملاحات .

مكونات القيمة المضافة

تبين من تحليل القيمة المضافة ان القيمة المضافة فى اى عملية انتاجية تمثل مجموع عوائد عناصر الانتاج التى توظف فى هذه العملية . وكل عائد يدفع لاحد عناصر الانتاج يمثل تكلفة تتحملها المؤسسة التى توظف هذا العنصر ، وهو فى نفس الوقت يمثل دخلا يحصل عليه صاحب العنصر مقابل مساهمة فى العملية الانتاجية .

فالاجور مثلا هى عنصر من عناصر التكاليف من وجهة نظر المنتجين وهى فى نفس الوقت دخل من وجهة نظر العمال .

وفى حدود هذا المفهوم تتكون القيمة المضافة من عنصرين :

١) عائد العمل

٢) عوائد الملكية

عائد العمل :

يمثل عائد العمل التعويض الذى يستحق لافراد القوة العاملة المشتغلين فعلا مقابل النشاط الذهنى والبدنى الذى يبذلونه فى العمليات الانتاجية فى خلال فترة معينة .

وينطوى هذا التحديد لمفهوم عائد العمل على عدد من المعانى :

اولا : يشتمل عائد العمل على المكونات الاتية :

١) الاجور النقدية التى تدفع للعمال والموظفين .

٢) الاجور التكميلية التى تدفع للعمال نقدا مثل :

أ اعانات غلاء المعيشة

ب المكافآت التشجيعية

ج مكافآت الابحاث

د علاوة الانتاج

هـ مكافآت اعضاء مجالس ادارة الشركات

و بدل التخصص والبدلات الاجرى المتشابهة .

٣) الاجور العينية وهى تتمثل فى السلع والخدمات التى تقدمها المؤسسات والادارة الحكومية لموظفيها ، ومثال ذلك :

أ ملابس الخدم

ب الخدمات الاجتماعية

ج الخدمات الطبية

ولا يدخل ضمن الاجور العينية الخدمات التى تقدمها الادارة الحكومية الى العمال والموظفين بوصفهم مواطنين يتمتعون بنفس الحقوق التى يتمتع بها باقى افراد المجتمع الذين لا يشتغلون فى خدمة الادارة الحكومية .

٤) اقساط التأمينات الاجتماعية التى تدفعها المؤسسات والادارة الحكومية الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصناديق التأمين والمعاشات .

وهذا العنصر يقتصر على حصة الحكومة او حصة المؤسسات فى اقساط التأمينات الاجتماعية ولا يشمل الحصة التى يدفعها العمال والموظفين ، حيث ان هذه الحصة تدخل ضمن الاجور النقدية .

وبجانب هذه المفردات التى يتكون منها عائد العمل ، استجد عنصر جديد يحتاج الى مناقشة وهو مشاركة العمال المشتغلين فى قطاع الاعمال المنظم فى الارباح وذلك بناء على القانون رقم ١٢٥ لعام ١٩٦١ . فقد نص القانون على تخصيص ٢٥٪ من الارباح الموزعة لصالح العمال والموظفين المشتغلين بالمؤسسات .

والسؤال الذى يثيره هذا القانون هو :

هل تعتبر حصة العمال فى الارباح احد مفردات الاجور ام تستمر معالجتها كجزء من الارباح ؟

ويختلف الرأى بين الخبراء بشأن الاجابة على هذا السؤال . ففريق منهم يرى أن حصة العمال فى الارباح تعتبر احد مفردات الاجور ، بينما يرى فريق اخر ان حصول العمال على هذه الحصة لا يفقدها صفتها كجزء من الارباح . وهذا هو الرأى الذى اخذ به فى تقدير الاجور .

ثانيا : والمعنى الثانى الذى ينطوى عليه تعريف الاجور وما فى حكمها هو ان الاجور تمثل العوائد التى " تستحق " للعمال المشتغلين . وهذه الفوائد " المستحقة " تختلف عن العوائد " المدفوعة " فعلا ، والفرق بينهما يمثل المبالغ التى تقتطع من الاجور قبل دفعها الى العمال والموظفين . وهذه الاستقطاعات تشمل :

١) ضريبة كسب العمل .

٢) الضريبة الاضافية على مكافآت اعضاء مجالس ادارة الشركات .

٣) ضريبة الدمغة على التوقيع .

٤) حصة الموظفين والعمال فى اقساط التأمينات الاجتماعية .

والسبب فى احتساب الضرائب ضمن عائد العمل هو ان الضرائب المباشرة على الاجور — كما سبقت الاشارة — هى التزام تفرضه الخزانة على عائد العمل والمفروض ان العمال والموظفين هم الذين يدفعون هذه الضرائب مباشرة من الدخول التى يحصلون عليها مقابل عملهم . وتحصيل هذه الضرائب قبل دفع الاجور الى مستحقيها هو مجرد اجراء تنفيذى لتحصيل هذه الضرائب .

ثالثا : ان الاجور تمثل العوائد التى يحصل عليها المشتغلون فعلا مقابل النشاط الانتاجى الذى يبذلونه فى نفس الفترة التى يستحقون عنها هذه الاجور . وعلى ذلك فان الاجور لا تتضمن المدفوعات التى يحصل عليها افراد القوة البشرية الذين لا يمارسون فعلا نشاطا انتاجيا ممن تركوا خدمة الادارة الحكومية أو مؤسسات قطاع الاعمال او من افراد القوة العاملة غير المشتغلين .

وهذه المدفوعات التحويلية تشمل :

١) المعاشات ومكافآت ترك الخدمة .

٢) التعويضات الاجتماعية .

٣) اعانات البطالة .

والسبب فى استبعاد هذه المدفوعات هو انها مدفوعات تحويلية يحصل عليها بعض الافراد دون اى مقابل . وقد يعترض البعض على هذا المفهوم استنادا الى ان المعاشات او التعويضات الاجتماعية هى مدفوعات مستحقة للعمال والموظفين مقابل التزامهم بدفع اقساط التأمينات الاجتماعية ... ولكن يرد على هذا الاعتراض بان اقساط التأمينات الاجتماعية هى التى تحتسب ضمن الاجور فى الفترات التى تدفع فيها هذه الاقساط الى مؤسسة التأمينات الاجتماعية او الى صناديق التأمين والمعاشات ، ولا يجوز ان يعاد احتساب التعويضات الاجتماعية او المعاشات ومكافآت ترك الخدمة مرة اخرى عندما تستحق هذه التعويضات وذلك لان مثل هذا الاجراء ينطوى على ازدواج فى تقدير الاجور .

رابعا : والمعنى الرابع الذى ينطوى عليه مفهوم عائد العمل هو انه العائد الذى يستحق " للمستغلين " فعلا من افراد القوة العاملة ٠ وطبقا للمفهوم الاحصائى للقوة العاملة يتكون المستغلون منهم من الفئات الاتية :

أ — المشتغلون لدى الغير مقابل اجر مثال ذلك موظفى الدولة ٠

ب — اصحاب الاعمال الذين يديرون اعمالهم بانفسهم بالاستعانة بالغير او بدون الاستعانة بالغير ٠ مثال ذلك المزارعين الذين يقومون بزراعة الارض التى يملكونها ٠

جـ — المشتغلون لحساب الاسرة ٠ مثال ذلك زوجة المزارع واولاده ٠

د — المشتغلون بدون اجر ٠ مثال ذلك المتطوعين ٠

ومن المسلم به ان العائد الذى تحصل عليه المجموعة الاولى نقدا او عينا يدخل ضمن الاجور ٠ غير ان معالجة العائد الذى تحصل عليه مجموعة اصحاب الاعمال الذين يعملون لحسابهم تثير الخلاف فى الرأى بين خبراء الدخل القومى ٠

هل يعتبر الصافى الذى يحصل عليه المزارعين الذين يقومون بأنفسهم بزراعة الارض التى يملكونها عائدا للعمل ام عائدا للملكية ؟ ومثال آخر فى هذه المجموعة صغار التجار الذين يقومون بانفسهم بخدمة عملائهم فى متاجرهم وادارة هذه المتاجر ٠ هل يعتبر الدخل الذى يحصل عليه اصحاب هذه المتاجر عائدا للعمل ام عائدا للملكية ؟

لاشك ان العائد الذى يحصل عليه اصحاب الاعمال الذين يديرون اعمالهم بانفسهم هو خليط من عائد العمل وعائد الملكية ٠ فجزء منه يحصلون عليه مقابل المجهود الجسمانى والذهنى الذى يبذلونه لادارة اعمالهم ، والجزء الآخر يحصلون عليه مقابل حق ملكية المؤسسات التى يديرونها ٠ بحيث انه لو فضلوا الامتناع عن ادارة اعمالهم بانفسهم وعهدوا بالادارة الى موظف مقابل أجر ، فان الدخل الذى يحصل عليه اصحاب الاعمال يقل بمقدار الاجر الذى يدفعونه لمدير الاعمال ، والدخل الذى يحصل عليه اصحاب الاعمال — يمثل عائد الملكية فقط ٠

وبناء على ذلك يرى فريق من الخبراء فصل عائد العمل الذى يحصل عليه اصحاب الاعمال الذين يديرونها بانفسهم عن عائد الملكية ويحتسب لهم اجرا يعادل "اجر المثل"

وهذا الاجر يضاف الى الاجور باعتباره عائد العمل ، وباقى الدخل يضاف الى الارباح باعتباره عائد الملكية .

غير ان فريقا آخر من الخبراء يرى ان فصل عائد العمل عن عائد الملكية غير ممكن احصائيا ، وذلك لان تقدير " اجر المثل يتطلب التجانس بين كفاءة صاحب العمل الذى يدير اعماله بنفسه وكفاءة العامل الذى يوظف مقابل الاجر ، وهذا التجانس غير متوفر ولذلك فان تقدير اجر المثل ينطوى على عنصر خطأ .

وتفاديا لهذا الخطأ فى التقدير يرى هذا الفريق من الخبراء تسمية الدخل الذى يحصل عليه اصحاب الاعمال الذين يديرون اعمالهم بانفسهم " الدخل المختلط" وفصله عن كل من عائد العمل وعائد الملكية ، حيث ان هذا الدخل يحتوى على عنصرين يصعب الفصل بينهما وهما عائد العمل وعائد الملكية .

عوائد الملكية :

يقصد بعوائد الملكية العوائد التى تستحق لاصحاب الاصول الرأسمالية مقابل مساهمة خدمات هذه الاصول فى العمليات الانتاجية .

وينطوى هذا المفهوم على عدد من المعانى :

اولا : تشتمل عوائد الملكية على جميع الدخول التى تتولد عن استخدام حقوق التملك وهذه الدخول هى :

أ الفوائد : وهى العائد الذى يحصل عليه الدائنون مقابل تنازلهم للمدينين عن حق التصرف فى الارصدة النقدية التى يملكونها لاجل محدد .

ب الايجارات : وهى العائد الذى يحصل عليه اصحاب العقارات بما فى ذلك الاراضى - مقابل ممارستهم لحق استغلال العقارات التى يملكونها عن طريق تأخيرها للغير استغلالها شخصيا .

ج الارباح : وهى العائد الذى يحصل عليه اصحاب المشروعات الانتاجية التى تنتج بغرض البيع فى السوق ، وذلك مقابل ممارستهم لسلطة اتخاذ القرارات التى تنظم شئون الانتاج .

ويميل عدد كبير من الخبراء الى جمع هذه العناصر الثلاثة فى عنوان " الارباح وما فى حكمها " وذلك للدلالة على العوائد التى تتولد عن استخدام حقوق الملكية .

ثانيا : والمعنى الثانى الذى ينطوى عليه مفهوم عوائد الملكية هو انها تمثل العوائد التى "تستحق " لاصحاب حقوق التملك . وهى تختلف عن العوائد التى تدفع فعلا لاصحاب حقوق التملك .

وتتكون العوائد المستحقة من :

١ــ الارباح الموزعة وهى تشمل :

أ الارباح الموزعة على المساهمين فى قطاع الاعمال المنظم (كوبونات الشركات المساهمة المدفوعة الى المساهمين) .

ب الارباح المرحلة من قطاع الاعمال الحكومى الى الادارة الحكومية باعتبارها مالكا .

جـ الارباح المرحلة من قطاع الاعمال غير المنظم (وهو يشمل الشركات الشخصية والمؤسسات الفردية) الى القطاع العائلى باعتباره مالكا .

٢ــ الارباح المحتجزة فى قطاع الاعمال وهى تمثل ذلك الجزء من الارباح المتولدة فى قطاع الاعمال الذى يحتجز لتكوين احتياطيات للمؤسسات تدعيما لمركزها المالى او تمكينا لها من تمويل المؤسسات الاستثمارية التى تقوم بها . وهذه الارباح التى يحتجزها قطاع الاعمال هى عوائد مستحقة لاصحاب المؤسسات رغم انها لا توزع عليهم ، ولذلك فانها لاتدخل فى العوائد المدفوعة .

٣ــ الضرائب المباشرة المفروضة على قطاع الاعمال مثل ضريبة الارباح التجارية والصناعية وضريبة المهن الحرة . حيث ان هذه الضرائب هى التزام مالى تفرضه الخزانة على نشاط المؤسسات ، وتقوم الخزانة بتحصيلها مباشرة من المؤسسات وذلك قبل توزيع الارباح على اصحاب هذه المؤسسات .

٤ــ صافى المدفوعات التحويلية التى يدفعها قطاع الاعمال الى القطاعات الاخرى مثل التبرعات والتعويضات . حيث ان هذه التحويلات هى اصلا جزء من العوائد المستحقة لاصحاب حقوق التملك يتنازلون عنه ــ اما اختيارا او اجبارا ــ الى القطاعات الاخرى .

ويختلف الخبراء بشأن كيفية معالجة احد بنود المدفوعات التحويلية وهذا البند هو " الديون المعدومة " وهى تمثل القروض التى يعجز المدينون من افراد القطاع العائلى عن الوفاء لاصحابها . والسؤال الذى تدور حوله المناقشة هو :

هل تعتبر هذه الديون المعدومة جزءا من العوائد المستحقة لاصحاب حقوق الملكية ؟

ويرى بعض الخبراء ان الديون المعدومة هى جزء من عوائد الملكية يدخل ضمن المدفوعات التحويلية التى يدفعها قطاع الاعمال الى القطاع العائلى ، وذلك استنادا الى ان هذه الديون المعدومة هى جزء من الارباح المستحقة لقطاع الاعمال اجبر على التنازل عنها الى الافراد نتيجة لعجزهم عن السداد .

ويرى فريق آخر ان الديون المعدومة هى جزء من الخسائر التى يتحملها قطاع الاعمال نتيجة لامتناع الافراد عن الوفاء بهذه الديون . وعلى ذلك فانها لاتعتبر جزءا من الارباح المستحقة ، ويجب استبعادها من الارباح المستحقة لقطاع الاعمال .

ثالثا : ان عوائد الملكية تمثل الناتج المتولد عن المساهمة المباشرة لحقوق الملكية فى العمليات الانتاجية التى تجرى خلال الفترة التى تستحق عنها هذه العوائد .

وعلى ذلك فانه تستبعد من عوائد الملكية العناصر الآتية :

١) فوائد السندات الحكومية :

لاتعتبر فوائد السندات الحكومية احد عناصر عوائد حقوق التملك وانما تعتبر مدفوعات تحويلية تدفعها الخزانة الى حملة السندات . وذلك لان ملكية السندات الحكومية لايقابلها ناتج مباشر . فالخزانة تستخدم حصيلة السندات فى احد اتجاهين الاستخدام الاول هو تمويل العجز فى الميزانية العادية للخدمات الحكومية اى سداد العجز الناشىء عن زيادة الانفاق الاستهلاكى العام عن الايرادات العادية .

والاستخدام الثانى هو دفع اعانات رأسمالية لقطاع الاعمال الحكومى .

واستخدام حصيلة السندات فى تحويل عجز الميزانية العادية لا يعتبر استخداما انتاجيا وانما يعتبر استخداما استهلاكيا وعلى ذلك فان الفوائد التى تدفعها الخزانة لا تمثل عائدا متولدا عن نشاط انتاجى وانما تعتبر مدفوعات تحويلية .

واستخدام حصيلة السندات فى دفع اعانات رأسمالية لقطاع الاعمال الحكومى يمكن هذا القطاع من التوسع فى النشاط الانتاجى والناتج الذى يتولد عن هذا التوسع يتضمن الارباح الذى تحصل عليها الدولة باعتبارها مالكة لهذه المشروعات . وهذه الارباح المرحلة الى الادارة الحكومية هى جزء من الدخل القومى ، وتقوم الخزانة باستخدام جزءا من الارباح المرحلة اليها لدفع فوائد السندات ، وتعتبر هذه الفوائد تحويلا من الخزانة الى حملة السندات . واحتسابها ضمن الدخل القومى ينطوى على الازدواج من شأنه المبالغة فى تقدير عوائد الملكية .

واستبعاد فوائد السندات الحكومية فى هذه الحالة لا يرمى فقط الى تفادى الازدواج ، وانما يحدد طبيعة الدور الذى تقوم به الخزانة . فالخزانة ليست الجهاز الذى يقوم باستخدام حصيلة السندات فى تمويل الاستثمار وانما هى وسيط بين الدائنين (حملة السندات) وقطاع الاعمال الحكومى ، وهذا القطاع هو الجهاز الذى يقوم باستخدام حصيلة السندات فى الانتاج .

٢ــ الارباح الناشئة عن اصدارات الاوراق المالية :

فكثير من مؤسسات قطاع الاعمال تملك محافظ للاوراق المالية سواء كانت هذه الاوراق سندات حكومية او اسهم وسندات الشركات المساهمة .

وتبرز اهمية محفظة الاوراق المالية فى اصول المؤسسات المالية بصفة خاصة (البنك المركزى والبنوك التجارية والبنوك المتخصصة وصندوق توفير البريد وشركات التأمين والهيئة العامة للتأمين والمعاشات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية) .

وتحصل المؤسسات التى تملك هذه المحافظ على عوائد مقابل ملكيتها للاوراق المالية اما فى شكل كوبونات موزعة او فوائد . وتحتسب هذه العوائد من الناحية المحاسبية ضمن الموارد الداخلية للمؤسسات المالكة للاوراق المالية . ولكن من الناحية الاقتصادية ينطوى هذا الاجراء على ازدواج يؤدى الى مبالغة فى تقدير الارباح ، كما انه ينطوى على

انحراف فى تفسير مفهوم الارباح .

فهذه الموارد التى تحصل عليها المؤسسات المالكة للاوراق المالية لاتتولد عن النشاط الانتاجى الذى تقوم به هذه المؤسسات وانما تتولد عن النشاط الانتاجى للمؤسسات والهيئات المدنية . وبناء على ذلك فانها تحتسب ضمن الدخل المتولد فى هذه المؤسسات تستبعد من ارباح المؤسسات المالكية للاوراق المالية .

٣- الارباح الناشئة عن بيع الاصول الرأسمالية :

فقد تلجأ بعض المؤسسات الى بيع جزء من محفظة الاوراق المالية لاى سبب من الاسباب ، وقد يكون السعر الذى تباع به هذه الاوراق المالية اعلى من سعر التكلفة التاريخى وينشأ عن هذا الفرق ارباح رأسمالية وهذه الارباح - ومن الافضل تسميتها بالمكاسب الرأسمالية - ليست ناشئة عن النشاط الانتاجى الجارى الذى تقوم به المؤسسة وانما هى ناشئة عن الظروف الاقتصادية القائمة وقت اجراء تصوف البيع ، هذا فضلا عن ان اوراق المالية التى تبيعها المؤسسة ليست عنصرا من الموارد التى تنتجها المؤسسة . ولذلك فان هذه المكاسب الرأسمالية تستبعد عن تقدير عوائد الملكية .

٤- الارباح الناشئة عن اعادة تقويم المخزون السلعى :

المؤسسات التى تقوم بالانتاج السلعى او بالتجارة تحرص على الاحتفاظ بمخزون سلعى ، ونظرا لان الاسعار لاتتمتع بالثبات المطلق ، فان قيمة المخزون السلعى تتقلب ارتفاعا أو انخفاضا مع ارتفاع او انخفاض الاسعار التى يتكون منها هذا المخزون .

وفى حالة ارتفاع الاسعار فان المؤسسات تتمتع بمكاسب رأسمالية وهذه المكاسب لاتدخل فى تقدير الارباح التى تتولد عن النشاط الانتاجى للمؤسسات ولا تحتسب ضمن الدخل القومى وذلك لانها ناشئة عن التغير فى الظروف الاقتصادية القائمة من جهة كما ان المخزون السلعى يشتمل على جزء مرحل من الفترات الانتاجية السابقة وهو الجزء الذى يطلق عليه المحاسبون " بضاعة أول المدة (. وهذا الجزء من المخزون ليس وليد النشاط الانتاجى الجارى للمؤسسة وانما هو وليد النشاط الانتاجى الذى تم فى فترات سابقة .

رابعا : والمعنى الرابع والاخير الذى ينطوى عليه مفهوم عوائد الملكية هو انها العوائد التى تستحق لاصحاب حقوق التملك مقابل ممارستهم هذه الحقوق عن طريق استغلال الاصول الرأسمالية التى يملكونها ، سواء قاموا بأنفسهم باستغلال هذه الاصول او تنازلوا عن حق استغلالها الى الغير .

وتبرز اهمية هذا المضمون فى حالة ملكية العقارات وملكية المشروعات التى يديرها اصحابها بانفسهم . ففى حالة العقارات يقوم عدد كبير من اصحاب المبانى السكنية باستغلال المساكن التى يملكونها بانفسهم . بالرغم من ان خدمة السكن التى تقدمها هذه المساكن لاتدخل فى دائرة التبادل فان ايجارات المساكن تحتسب ضمن عوائد حق التملك وبالتالى تدخل فى تقدير الدخل القومى .

وكذلك تعامل الارباح المتولدة عن المؤسسات التى يديرها اصحابها بانفسهم كعنصر من عوائد حق الملكية ، غير ان صعوبة فصل عائد العمل عن عائد الملكية فى هذه الحالة قد دعت بعض الخبراء الى فصل العائد المتولد عن نشاط هذه المؤسسات من كل من الاجور والارباح ومعاملته "كعائد مختلط" .كما سبقت الاشارة فى تحليل عائد العمل .

وتمثل ملكية الدولة للمبانى التى تشغلها الادارات الحكومية خاصة يختلف رأى الخبراء فى كيفية معالجتها . هل يحتسب ضمن عوائد الملكية ايجارات المبانى الحكومية ؟ يرى فريق من الخبراء ان المبانى الحكومية لاتولد عائدا يمكن تقويمه تقويما نقديا .

ويرى الفريق الآخر من الخبراء ان المبانى الحكومية التى تستغلها الدولة فى الادارة الحكومية او فى اداء الخدمات العامة ، لاتختلف عن المبانى السكنية الخاصة التى يستغلها اصحابها بانفسهم ، ويمكن تقويم الخدمات التى تؤديها هذه المبانى على اساس ايجار المثل . واذا تعذر تقدير ايجار المثل فانه يكفى ان تقدر ايجاراتها تقديرا مجازيا ، وذلك لاثبات الصفة الانتاجية لهذه المبانى ، وهذه الايجارات المجازية تحتسب ضمن عوائد حق الملكية .

الخلاصة :

والخلاصة التى نخرج بها من هذا التحليل هى ان الدخل القومى يتكون من مجموع العوائد التى تحصل عليها عناصر الانتاج مقابل الخدمات التى تؤديها هذه العناصر فى العمليات الانتاجية . وبناء على ذلك فان كل ايراد يحصل عليه اى فرد أو مؤسسة دون مقابل يستبعد من مفهوم الدخل القومى .

وليس من الضرورى ان يدفع العائد نقدا او ان يكون عائدا صريحا يتحدد على اساس التعاقد . حيث تدخل فى مفهوم الدخل القومى العوائد المستحقة عينا كما تدخل ايضا العوائد الضمنية التى تستحق لاصحاب عناصر الانتاج الذين يديرون اعمالهم بانفسهم او يستغلون املاكهم بانفسهم .

الانفـــاق القومـــى

تعبر الوحدات الاقتصادية عن طلبها النهائى على الناتج القومى عن طريـــق الانفاق على المنتجات النهائية ٠ وكل عملية انفاق تترتب عليها عملية استخدام للموارد المتاحـة كما يترتب عليها ايضا توليد الدخول المستحقة للعناصر التى تساهم فى انتاج هذه الموارد ٠

وعلى ذلك يمكن تحديد مفهوم الانفاق القومى بأنه قيمة الطلب الكلى على الناتـج القومى فى خلال فترة معينة من الزمن ٠ وفى حدود هذا المفهوم فان الانفاق القومى يطابـق الناتـج القومـى ٠

وهذا التطابق ينطوى على عدد من المعانـى :

اولا : ان الانفاق القومى يقتصر على الطلب النهائى فقط ولا يدخل فى تقدير انفاق قطـاع الاعمال لشراء مستلزمات الانتاج ٠

ثانيا : ان الانفاق القومى لايقتصر على السلع والخدمات التى تدخل فى دائرة التبادل ، وانما يشمل ايضا السلع والخدمات التى تستخدم استخداما مباشرا كما يشمل ايضا الخدمات التى تقدمها الادارة الحكومية الى المجتمع دون مقابل ٠

ثالثا : ان الانفاق القومى يمثل الاستخدام النهائى للسلع التى يتم انتاجها داخل حـدود الدولة ، وليس من الضرورى ان يتم هذا الاستخدام داخل حدود الدولة ٠ وعـلى ذلك فان الانفاق القومى يشمل انفاق العالم الخارجى على الموارد المنتجة محليـا (الصادرات) ، ولكنه لا يشمل الانفاق المحلى على الموارد التى تنتج فى العالـم الخارجى (الـواردات) ٠

رابعا : ان تقييم الانفاق القومى يطابق تقييم الناتج القومى فالانفاق القومى مقوما بسـعر السوق يطابق الناتج القومى بسعر السوق ٠ واذا استبعدت الضرائب غير المباشرة ، فان الانفاق القومى مقوما بتكلفة عناصر الانتاج يطابق الناتج القومى مقوما بتكلفة عناصر الانتـاج ٠

وباختصار فان التطابق بين الانفاق القومى والناتج القومى يعنى التعادل بـين الموارد النهائية المتاحة عن طريق النشاط الانتاجى واستخدامات هذه الموارد ٠ فكل مـورد لابد وان يستخدم وسوف يتضح من مناقشة التوازن الاقتصادى العام ان هذا التعادل بـين

الانفاق القومى والناتج القومى لا يعنى ان جميع الاستخدامات هى استخدامات مرغوب فيها ، فقد يضطر قطاع الاعمال الى تخزين جزء من الموارد السلعية التى ينتجها نتيجة للخطأ فى تقدير احتياجات القطاعات الاخرى الى هذه الموارد . وهذا الاستخدام لا يمنع التطابق بين الانفاق القومى والناتج القومى .

واستخدامات الناتج النهائى هى :

١) الاستهلاك الخاص

٢) الاستهلاك الجماعى

٣) تكوين رأس المال الثابت

٤) الاضافة الى المخزون السلعى

٥) فائض الصادرات

واذا نظرنا الى الجانب النقدى ، فان الانفاق القومى يتكون من الانفاق على الناتج القومى لاستخدامه فى الاتجاهات السابقة . ويمكن ادماج العناصر التى يتكون منها الانفاق القومى فى ثلاثة مجموعات .

١ـ الاستهلاك ويشمل :

أ الاستهلاك الخاص

ب الاستهلاك الجماعى

٢ـ الاستثمار ويشمل :

أ تكوين رأس المال الثابت

ب الاضافة الى المخزون السلعى

الاستثمار :

يقصد بالاستثمار استخدام الموارد السلعية للاضافة الى الاصول الحقيقية التى يملكها المجتمع اى لزيادة رأس المال السلعى .

وينطوى هذا المفهوم على عدد من المعانى :

أولا : ان الاستثمار هو استخدام الموارد السلعية لتكوين رأس المال الحقيقى ٠ هذا المفهوم يختلف عن المفهوم اللغوى الشائع للاستثمار وهو تملك الاصول الايرادية اى الاصول التى تغل د خلا متدفقا ٠ وتطبيقا لهذا المفهوم اللغوى فان الاستثمار يشتمل على عنصرين :

أ ـ الاضافة الى الاصول السلعية مثل المبانى السكنية والاراضى الزراعية والمنشآت الصناعية ٠

ب ـ الاضافة الى الاصول المالية والايرادية مثل الاسهم والسندات التى تصدرها الشركات المساهمة والسندات التى تصدرها الخزانة ٠

والاختلاف الاساسى بين المفهوم اللغوى والمفهوم الاقتصادى هو ان المفهوم اللغوى يضم الاضافة الى الاصول المالية بينما ان المفهوم الاقتصادى يستبعد الاضافة الى الاصول المالية ٠ والسبب فى استبعاد هذه العمليات هو ان الاصول المالية تمثل حقوقا على الاصول السلعية ٠ وتنطوى عمليات شراء هذه الاصول على خلق مديونية يترتب عليها نقل حقوق التصرف فى الموارد السلعية من الطرف الدائن الى الطرف المدين ٠ ولا تمثل هذه العمليات استخداما للموارد التى تخرجها العمليات الانتاجية ٠ وعلى هذا الاساس فان مفهوم الاستثمار فى التخطيط يقتصر على استخدام الموارد التى تتولد عن النشاط الانتاجى لتكوين رأس المال الحقيقى ٠

ثانيا : المعنى الثانى ينطوى عليه مفهوم الاستثمار هو انه الاضافة الى رأس مال المجتمع ٠ وطبقا لذلك فان مفهوم الاستثمار يستبعد عمليات تداول الاصول الرأسمالية القائمة فعلا ٠ وذلك لانه لا يترتب على هذه العمليات اضافة الى رأس مال المجتمع ، وانما يترتب عليها نقل ملكية الاصول القائمة من البائع الى المشترى ٠ فقيام احد افراد القطاع العائلى بشراء مبنى سكنى قائم لا يضيف الى رأس مال المجتمع ٠ فانتقال ملكية المبنى السكنى يضيف هذا المبنى الى رأس مال المشترى ، ويخصه من رأس مال البائع ٠ ولا يترتب على هذه العملية اى تغيير فى حجم رأس المال المتبقى للمجتمع ٠ ولكن لو قام احد افراد القطاع العائلى بتشييد مبنى سكنى جديد فان هذا التصرف يعتبر استثمارا حيث ان تشييد المبنى السكنى الجديد يضيف الى رأس مال صاحب المبنى دون ان يقابل ذلك تخفيض فى رأس مال اى شخص اخر وبالتالى فان الاصول

السلعية التي يملكها المجتمع تزيد بقيمة هذا الشيء .

ومن وجهة نظر المشروع يمكن ان يتكون الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت من العناصر الاتية :

١) الارض

٢) مباني وتشييدات

٣) تجهيزات وآلات

٤) وسائل نقل .

وتختلف الارض عن المكونات الاخرى للاستثمار في خاصية هامة وهي ان الارض باعتبارها ذلك الاصل الرأسمالي الثابت الذي وهبته الطبيعة ، محدودة المساحة ، ولا يستطيع الانسان ان يزيد او ينقص المساحة الكلية للاراضي ، ولكنه يستطيع ان يزيد او ينقص مساحة الارض المخصصة لاستخدام معين ، فاستصلاح الاراضي لا يؤدي الى زيادة المساحة الكلية للارض ، ولكنه يؤدي الى زيادة الاراضي المخصصة للزراعة ويقابل هذه الزيادة نقص في الاراضي البور . كذلك توسيع حدود المدن لا يؤدي الى زيادة المساحة الكلية للارض ولكنه يؤدي الى زيادة مساحة اراضي البناء ويقابل ذلك نقص مساحة الاراضي الزراعية او الاراضي البور .

اما الاصول الرأسمالية الاخرى وهي المباني والتشييدات والمعدات الرأسمالية ووسائل النقل فان الانسان يستطيع ان يتحكم في كميتها وذلك لان هذه الاصول تتوفر عن طريق الانتاج .

وهذا الاختلاف بين الارض من جهة والاصول الثابتة من جهة اخرى له اهميته في تقدير الاستثمار . فقيام المشروع بشراء قطعة ارض لبناء مصنع يعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع وذلك لانه يمثل اضافة الاصول الثابتة للمشروع ولكن مقابل ذلك نقص في الاصول الثابتة للطرف البائع وعلى ذلك فانه من وجهة نظر المجتمع في مجموعه لا يعتبر الانفاق على شراء الاراضي احد مكونات الاستثمار القومي ، وانما يعتبر عملية نقل ملكية الارض من طرف الى طرف آخر .

واستبعاد الاراضي من مكونات الاستثمار القومي لا يعني اطلاقا استبعاد العمليات التي تجرى على الارض لجعلها صالحة للاستعمال . فاستصلاح الاراضي البور وردم البرك ومد الطرق وحفر الترع وتعميمها وحفر الآبار تعتبر كلها عمليات انتاجية يترتب عليها اضافة الى رأس مال

المجتمع وعلى ذلك فانها جزء من الاستثمار القومى . وهذا الجزء يأخذ شكل تشييدات.

وعلى ذلك فان الاستثمار يتكون من :-

١) المبانى والتشييدات

٢) التجهيزات والالآت

٣) وسائل النقل .

ويلاحظ ان مجموع انفاق المشروعات المختلفة على هذه العناصر الثلاثة لايعادل بالضرورة مجموع الاستثمار القومى ، وذلك لان المشروعات قد تزيد اصولها الثابتة . من المبانى او وسائل النقل او الالات عن طريق شراء اصول مستعملة وهذه العملية تعتبر استثمارا من وجهة نظر المشروع القائم بالشراء ويقابلها تصفية لجزء من استثمارات المشروع او المشروعات القائمة بالبيع . وعلى ذلك فانه من وجهة نظر المجتمع لم تحدث اضافة الى الاصول الثابتة وانما حدث نقل ملكية للاصول القائمة ويقتصر الاستثمار على الاضافة الى رأس المال القومى فقط .

ثالثا : والمعنى الثالث الذى ينطوى عليه مفهوم الاستثمار هو ان الاستثمار يعنى تكوين رأس المال السلعى وبناء على ذلك الاستثمار يشمل :

أ تكوين رأس المال الثابت

ب الاضافة الى المخزون السلعى .

ويقصد بتكون رأس المال الثابت كل اضافة الى الاصول تؤدى الى توسيع الطاقة الانتاجية للمجتمع أو المحافظة عليها او تجديدها .

والخاصية التى تميز هذه الاصول الانتاجية هى انها اصول معمرة اى لاتفنى اثناء العمليات الانتاجية وانما تبقى مدة من الزمن تكون فيها صالحة للاستعمال المتكرر فى توليد تيار متجدد من السلع والخدمات . وفى نهاية هذه المدة التى تحددها الاعتبارات الفنية والطبيعية ، تهلك هذه الاصول وبالتالى تفقد صلاحيتها للاستعمال .

والاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت يتكون من ثلاثة عناصر :

العنصر الاول هو تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة فى الطاقة الانتاجية مثل انشاء المبانى السكنية وانشاء المصانع واستصلاح الاراضى .

والعنصر الثانى هو تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة فى الطاقة الانتاجية مثل المرافق العامة والطرق والكبارى والخزانات ، فهذه الاستثمارات لاتتولد عنها زيادة مباشرة فى الطاقة الانتاجية ولكن قيامها يساعد على توسيع الطاقة الانتاجية فى الانشطة المختلفة التى تستفيد من وجود هذه الاصول .

والعنصر الثالث هو تكوين رأس المال الثابت الذى يولد طاقة غير قابلة للقياس الكمى مثال ذلك اقامة التماثيل والمتاحف والمرافق العامة والمبانى الحكومية . فهذا العنصر يمثل اضافة الى الاصول السلعية الثانية التى يملكها المجتمع ، ولكن لاتتولد عن هذه الاضافة زيادة الطاقة الانتاجية بطريق مباشر او غير مباشر ، وانما تتولد عنها طاقة غير قابلة للقياس الكمى ونعتبر هذه الاستثمارات استثمارات غير منتجة . وعدم قابلية الطاقة للقياس الكمى لايمنع اعتبار الاصول التى تولد هذه الطاقة احد عناصر الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت .

وتختلف الزيادة فى المخزون السلعى اختلافا جوهريا عن الاستثمار فى تكوين رأس المال الثابت من حيث ان الاضافة الى المخزون السلعى لاتؤدى الى توسيع الطاقة الانتاجية القائمة فالغرض الاساسى من تكوين المخزون السلعى لدى المؤسسات الصناعية هو تسهيل العمليات الانتاجية واستمرارها بحيث تكون مستلزمات الانتاج معدة للتشغيل ولا تضطر المعدات الثابتة الى التوقف انتظارا لتدفق هذه المستلزمات . وبالمثل فان الغرض الاساسى من تكوين المخزون السلعى لدى المؤسسات التجارية هو تسهيل عمليات التجارة بحيث تكون السلع المتداولة معدة للتسليم الى المشترين وقت تقدمهم للشراء .

وهذا المخزون السلعى الذى تحتفظ به المؤسسات الصناعية والتجارية لاغراض التشغيل هو مخزون اختيارى ، وتتعمد المؤسسات الاضافة اليه او السحب منه حسب مستوى النشاط الانتاجى . غير انه يحتمل ان يحدث تغير فى المخزون السلعى تكره عليه مؤسسات الاعمال وذلك نتيجة للخطأ فى تقدير الطلب على منتجاتها ، فاذا بالغت المؤسسات فى تقدير الطلب فانها تجد نفسها عاجزة عن تصريف الموارد التى تنتجها وتضطر الى ايداع فائض منتجاتها فى المخازن . وهذه الاضافة الاجبارية تعتبر استثمارا .

الاستهلاك النهائي :

الاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي هو استخدام السلع والخدمات في اشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي .

ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين :

أ الاستهلاك الخاص وهو استخدام السلع والخدمات التي ينتجها قطاع الاعمال ويقدمها الى :

ب الاستهلاك العام وهو استخدام الخدمات التي يقدمها قطاع الخدمات الحكومية الى افراد المجتمع دون مقابل .

اولا : ان الاستهلاك الخاص يعني حيازة الافراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجها قطاع الاعمال . فمجرد انتقال السلعة من قطاع الاعمال الى القطاع العائلي هو عملية استهلاكية سواء قام القطاع العائلي باشباع رغبة في هذه السلعة او احتفظ بها للتمتع بها في فترة لاحقة . وعلى ذلك فان الاستهلاك الخاص يتضمن الاضافة الى المخزون السلعي لدى المستهلكين .

ويتفرع من هذا المعنى معنى آخر وهو ان الاستهلاك لا يرتبط بطبيعة السلع ذاتها وانما يرتبط بطبيعة القطاع الذي يستخدم هذه السلع . وبعبارة اخرى يستبعد هذا المفهوم وجود مجموعة من السلع يطلق عليها " سلع استهلاكية " اي مجموعة من السلع لا تصلح لاشباع الرغبات مباشرة ، وانما يسمح بوجود مجموعة من " السلع القابلة للاستهلاك " . فكل سلعة تقريبا - فيما عدا المعدات الرأسمالية والخامات - تصلح لاكثر من استخدام . واذا قام القطاع العائلي باستخدامها فان هذا التصرف يعتبر تصرفا استهلاكيا . والانفاق عليها يعتبر انفاقا استهلاكيا . ولكن لو قام قطاع الاعمال باستخدام هذه السلع فان تصرف قطاع الاعمال لا يعتبر تصرفا استهلاكيا ، وانما يعتبر تصرفا انتاجيا اذا استخدم هذه السلع في اجراء العمليات الانتاجية وفي هذه الحالة يعتبر الاستخدام استهلاكا وسيطا (مستلزمات انتاج) ولا يعتبر استهلاكا نهائيا وقد يستخدم قطاع الاعمال السلع في تكوين رأس المال الثابت او الاضافة الى المخزون السلعي ويعتبر هذا الاستخدام استثمارا .

ويرتبط بهذا المعنى معنى آخر وهو ان الاستهلاك الخاص لا يعنى اقتناء السلع فى اشباع الاحتياجات المباشرة لافراد القطاع العائلى ، حيث ان السلع القابلة للاستهلاك النهائى لاتقتصر فقط على السلع غير المعمرة التى تفنى باستخدامها مرة واحدة فى اشباع احتياجات القطاع العائلى وانما تشمل ايضا السلع المعمرة وهى السلع التى تعطى تدفقا من الخدمات مثل السيارات والثلاجات والادوات المنزلية الاخرى . وبالرغم من ان السلع الاستهلاكية المعمرة تعطى تدفقا مستمرا من الخدمات شأنها فى ذلك شأن المعدات الرأسمالية الا ان استخدام القطاع العائلى لايعتبر استثمارا ، وانما يعتبر استهلاكا نهائيا .

ثانيا : ان الاستهلاك العام هو استخدام المجتمع للخدمات التى يقدمها قطاع الخدمات الحكومية دون مقابل . والفرق الاساسى بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص هو ان القرارات التى تتعلق بالاستهلاك العام لاتصدر من افراد القطاع العائلى وانما تصدر من قطاع الخدمات الحكومية ذاته . ولا يرتبط انتفاع افراد القطاع العائلى بالخدمات العامة بالمقابل الذى يدفعونه عن كل خدمة وانما يحصل عليها الفرد بصفته مواطنا دون مقابل . وليس من الضرورى ان يستفيد الفرد على الخدمات الحكومية مباشرة ، وانما قد يستفيد بها بطريق غير مباشر .

وتشمل الخدمات العامة ثلاثة مجموعات :

أ خدمات تنظيمية وهى الخدمات التى تقوم بها الاجهزة الحكومية لتنظيم النشاط الاقتصادى والاجتماعى والمحافظة على كيان المجتمع .

وتشمل هذه الخدمات : الخدمات الرئاسية وخدمات الدفاع والامن والعدالة والرقابة الحكومية وخدمات تنظيم النشاط التجارى والصناعى والمالى .

ب خدمات مباشرة وهذه الخدمات التى يستفيد بها افراد القطاع العائلى مباشرة وهى تشمل خدمات التعليم والخدمات الصحية والخدمات الثقافية والترويحية والسياحية والخدمات الاجتماعية والدينية والخدمات التموينية وخدمات المرافق العامة .

جـ خدمات غير مباشرة ، وهى الخدمات التى يستفيد بها افراد القطاع العائلى بطريق غير مباشر حيث يستفيد بها مباشرة قطاع الاعمال ليعود اثرها الى

القطاع العائلى ، وهى تشمل الابحاث العلمية وخدمة الرى والخدمات الزراعية وخدمات الطرق والموانى واعمال التنظيم .

ثالثا : ويوجد اختلاف جوهرى آخر بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام وهو يتعلق بكيفية تقييم السلع والخدمات . فالسلع والخدمات التى تدخل فى الاستهلاك الخاص تقدم بسعر السوق (سعر المستخدم) وهو يتضمن سعر التكلفة (ويشمل الربح ضمن مكوناته ، مضافا اليه الضرائب السلعية (بعد استبعاد الاعانات) ويضاف اليه ايضا " الهامش التجارى " وهو يتضمن تكاليف النقل والتسويق . ويمكن بناء على ذلك تحديد سعر لكل سلعة او خدمة تدخل فى الاستهلاك الخاص .

غير ان الخدمات التى تدخل فى الاستهلاك العام لا تقوم على اساس سعر السوق ، حيث ان كل خدمة من الخدمات العامة ليس لها سعر سوق ، وانما تقدر قيمة الخدمة وهى تشمل الاجور والمرتبات وقيمة السلع التى يشتريها قطاع الخدمات الحكومية لاداء هذه الخدمة .

خاتمة

عرضنا فى هذه المذكرة بعض المفاهيم الاساسية التى تستخدم فى التخطيط والمفاهيم التى عرضت ليست كل المفاهيم التى يستخدمها الاطار العام للخطة القومية الشاملة ، حيث توجد مفاهيم اخرى لم نعرض لها مثل الصادرات والواردات والعمال ..... الخ . وهذه المجموعة من المفاهيم تتعلق بالتصرفات الاقتصادية المختلفة . وتوجد مجموعة اخرى من المفاهيم تحتاج الى بيان وتحليل ، وهى تتعلق بالتركيب الاقتصادى مثل مفهوم القطاع العائلى ومفهوم قطاع الاعمال الخاص وقطاع الاعمال العام . وسوف نحاول ان نعرض هذه المفاهيم فى مذكرة اخرى على ضوء التنظيم الاقتصادى القائم بعد قوانين يوليو سنة ١٩٦١ ، وهو يختلف عن التنظيم الذى كان قائما وقت اعداد الاطار العام للخطة القومية فى سنة ١٩٦٠ .